"السماع في الدرس اللغوي"

☜إعـــداد
د صالح علي محمد النهاري
أستاذ النحو واللغة المساعد .
كلية التربية- جامعة صنعاء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد-صلى الله عليه وسلم- النبي الصادق الأمين .وبعد:

يعد السماع المادة الخام والمصدر الأول التي اعتمد عليها النحاة وعلماء اللغة العربية في جمع اللغة واستقرائها ووضع القواعد والأسس التي عرفت بها فيما بعد.

والمعروف أن العرب في جاهليتهم وقبل الإسلام كانوا أمة لا تعرف الكتابة ولا القراءة فقد كانوا يعتمدون على قوة الحفظة وصفاء الذاكرة التي مكنتهم من رواية الشعر، والأخبار وحفظ الأنساب وغيرها. وعندما جاء الإسلام دعا في أول آياته إلى القراءة وإلى العلم بقوله تعالى:

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)(١). وقد جعل الرسول صلى الله عليه وسلم بعد غزوة بدر من شروط إطلاق أسرى بدر أن يعلم كلّ أسير عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة.

وكان لجمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق والحديث في عهد عمر بن عبدالعزيز أثرهما في تأصيل الكثير من العلوم الإسلامية والعربية التي تهدف إلى خدمة الدين.

و كان المسلمون- ولا يزالون- يعتمدون الرواية في تحصيل العلوم ونشرها لما عرفت بها الرواية من الحرص البالغ والأمانة الكاملة في نقلها حيث وضع العلماء شروطًا صارمة في السماع والرواية.فلا يقبل إلا الموثوق به من النصوص الفصيحة، والمروي عن الثقة من الرواة .وقد وضع العلماء - منذ البداية -آداباً للعالم والمتعلم يجب عليهم الالتزام بها .

وقد برز علماء أجلاء في هذا المجال كان لهم الأثر الواضح والكبير منهم: السيوطي.و ابن الأنبا ري.وابن فارس. وغيرهم.

المبحث الأول:السماع وأقسامه وشروطه:

تعريف السمـــــــــاع لغة واصطلاحا:

السماع لغـــة: "هو في الأصل مصدر من قولك :سمع الشيء بالكسر سـمعاً وسماعاً وقد يجمع على أسماع . وجمع الأسماع:أسـامعُ. وهـو (عنـد علمـاء العربية) خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليـه. والسماعي: المنسوب إلى السماع"(٢).

وفي اصطلاح علماء العربية قال السيوطي:(وأعنى به ما ثبت في كـلام مـن يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليـه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثـرة المولـدين نظماً ونثراً).(٣)

مرتبة السماع بين أدلة النحـــــو:

إن من بين أدلة النحو العربـي السماع وإلـى جانبـه القيـاس والإجمـاع واستصحاب الحال على حد قول السيوطي في كتابه الاقتراح إلا أننا نـستطيع أن نجزم بأن السماع هو الدليل الأول للنحو العربي، وذلك بينٌ بالعقل ناهيـك عـن المنقول: إذ لا يمكن أن توضع قاعدة نحوية بدونه .ولا يمكن أن يستخدم القياس إذا لم يكن هناك كلامٌ مسموع منقول عن العرب، لكي يقاس على هذا الكلام.(٤)

وعلى هذا فقد استشهد علماء البصرة وعلماء الكوفة على أصول النحو بداية بالمسموع أو المنقول – على اختلاف في مدى أخذهم منه– وجعلوه في المرتبة الأولى. ثم قاسوا عليه بعد ذلك. ومن هنا يتضح أن السماع هو صاحب الـصدارة من بين أصول النحو العربي.(٥)

أقسـام السمـاع:

ينقسم السماع إلى قسمين هما:

الأول: المطرد:

والمراد بالمطرد هنا: هو النمط التركيبي الذي يرد متكـرراً فـي المـستويات الأسلوبية المختلفة أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثـراً، وفي الحديث النبوي الشريف.[٦] ومن أمثلة ما بني على المطـرد قاعـدة رفـع الفاعل، والمبتدأ، الخبر، والعامل، والإسناد، وغيرها.

ولكن هذه القواعد المطردة عند النحاة قد تتغير، أو قد تخرج عن الاطراد بـسبب ما يعرض لهذه القواعد من معارضة في النمط التركيبي، وعليه يمكننا القول بأن المطرد قد ينقسم إلى قسمين بحسب أصل الوضع وعدمه، وهذان القسمان همـا: أصل وفرع فالأصل كتأخر المفعول به عن فعله، ولكنه قد يخالف هـذا الوضـع بتقدم المفعول به على فعله لغاية بلاغية؛ أو لاتصال الضمير بفاعل يعـود هـذا الضمير على المفعول به؛ أو غير ذلك من أحواله، ومن ثم تولد قاعـدة فرعيـة مبنية على مطرد خرج على أصل الوضع، فتقديم المفعول به عَلى الفعل مثلاً، يعد فرعًا خارجًا عن الأصل المطرد.[٧]

الثاني :الشـــــاذ:

قال الجرجاني:"الشاذ هو ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته وهو على نوعين: شاذ ومقبول .فالمقبول :هو الذي يجيء على خـلاف القياس ويقبل عند الفصحاء والبلغاء.وشاذ : وهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء" [٨] .ويقول ابن جني:".. فجعل أهل العلم –العرب

ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً" (٩).

والاطراد والشذوذ يكونان على أربعة أضرب:

الأول: المطرد في القياس، والاستعمال جميعاً، نحو قام زيد، وضربتُ عمراً ومررت بسعيدٍ. (١٠)

الثاني: المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يَدَر ويَدَع.

الثالث: المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: استحوَذ واستنْوَق الجملُ، واستصوبت الأمر.

الرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ، وفرس مقوود. (١١)

شروط السماع:

لقد حرص العلماء على أخذ اللغة من العدول فوضعوا شروطاً ؛منها ما ذكرها ابن فارس حيث قال:"فَلْيَتَحرَّ آخذُ اللغةِ أهل الأمانة والصدْق والثِّقة والعَدالة" (١٢) . وكما وضعوا لنقل اللغة شروطاً كذلك وضعوا لسماع اللغة شروطاً .يمكن أن نذكر منها ما يأتي:

١. اسم المسمع: سواء كان المصنف أو غيره؛ فإذا لم يكن المصنف، ذكر المسمع سنده الذي أقرأ الكتاب به.

٢. أسماء السامعين: من الرجال والنساء والصغار، وتحديد سن الصغار، وذكر أسماء الرقيق.

٣. النص على ما سمعه الحاضرون، وما فاتهم سماعه.
٤. ذكر اسم القارئ.
٥. ذكر النسخة التي قرئت فسمعها الحاضرون.
٦. اسم مثبت السماع.
٧. ورود لفظ (صح وثبت) بعد أسماء الحاضرين.
٨. اسم المكان الذي سمع الكتاب فيه.
٩. تاريخ السماع ومدته.
١٠. إقرار المسمع بصحة ما تقدم ذكره بخطه.[١٣]

واشترطوا أيضًا الحدود الزمانية والمكانية في السماع عن العرب الفصحاء، والأخذ عنهم، كما اشترطوا أيضاً الفصاحة في المأخوذ عنه، وكان هذا الشرط في بداية التدوين أثناء الرحلة إلى البوادي وقبل اكتمال النحو، ولكن بعد ذلك اشترطوا في المسموع ألا يكون مخالفاً لما وضعه هؤلاء النحاة من قواعد وأقيسة. يقول الدكتور تمام حسان "إن الفصاحة لم تعد المعيار الوحيد للقبول في عرف النحاة كما كانت قبل اكتمال النحو، وإنما أضاف النحاة إليها معياراً آخر للصواب والخطأ، استخرجوه من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فدمغته بالشذوذ إن لم تدمغه بالخطأ وإن كان الشذوذ لا ينافي الفصاحة".[١٤]

ألفـــاظ السمـــاع:

تعد ألفاظ السماع من الألفاظ المترادفة في المعاني وهي: ســمعت، وحــدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا. ولقد بوب (الإمام البخاري رحمــه الله تعــالى فــي صــحيحه فقال:(باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا). . [١٥]

مواقف أصحاب المدرستين من السماع :

إن الاختلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة في قضية السماع واضح بين، فقد كان بينهم بون شاسع في كمية المقيس عليه من كلام العرب ومــصدره، وفــي موافقته للقواعد التي وضعوها من عدمه.

أ) *السمــاع عند البصريــين:*

إن السماع عند البصريين – كما هو معروف عنهم–مقيدٌ بشروط وضــوابط لا يمكن الخروج عنها، لئلا تخالف قاعدة وضعوها في اللغة، وهذا ناتجٌ عن تــأثير علمي للفلسفة والمنطق الذين كانا سائدين في البصرة إبَّان تدوين اللغة.

فقد كان نحاة البصرة القدماء لا يقبلون كل قول يسمعونه وإن كان قائله فصيحاً، بل يخضعونه لما وضعوه من قواعد نحوية فإن وافقها قبلــوه وإن لــم يوافقهــا جعلوه شاذًا ولم يتهموه بالخطأ. ويعد أبو عمرو بن العلاء من أوائل البــصريين الذين لم يطعنوا على العرب في كلامهم بل العكس. وقد اعتمد البــصريون علــى السماع في تدوين اللغة، لكنهم اشترطوا في المسموع أن يكون كثيراً حتى يصدق عليه الوصف بالاطراد على ألسنة العرب، وأما القليل عندهم فــلا تبنــى عليــه قاعدة. [١٦]

وقد قسم البصريون المسموع إلى :فصيح وأفصح. وجعلوا الفصيح قسمين: مطرد شائع ،وظواهر قليلة. وجعلوا من المطرد الشائع أصلاً يقاس عليه. وكانوا يسمون الوارد من لغات العرب مما هو قليل (مسموعاً) وإن كان مقارباً لأقيستهم عدوه جائزاً. إلا أنه لا يصح القياس عليه.[١٧]. وسموا ما خالف هذا الفصيح من لغات العرب الذين لم يستشهدوا بلغاتهم (لغةً) . وإن كان المسموع شعراً أو نثراً وقلَّ فهو مسموع نادر قليل. وإن كان المسموع ظاهرةً مفردةً فهو شاذّ، وإن وقع في الشعر دون النثر فهو ضرورة، وما لم يتقبلوه سموه شاذاً.[١٨]

وخلاصة ما ذهب إليه البصريون في القياس يتمثل في الآتي:

١. مبالغتهم الشديدة في التحري والتدقيق والتنقيب عن الشواهد السليمة الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر.

٢. لجوئهم إلى التأويل والتقدير لما خالف القياس والقواعد التي وضعوها.

٣. تخريج ما خالف قواعدهم في النظم على أنه ضرورة.

٤. ردهم ما عدا ذلك واعتباره شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

٥. حصر المسموع في القبائل الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم وترك ما عدا هذه القبائل.

٦. جعل القاعدة هي الأساس لقبول الشاهد من عدمه، لا العكس.

ب) *السماع عند الكوفيين*:

من المعلوم أن مدرسة الكوفة قد تأخرت في الظهور عن مدرسة البصرة بحوالي قرن من الزمان، نظراً لانشغالهم برواية الأشعار والأخبار والأدب والنوادر.[١٩] ولكنها بعد ذلك أخذت دورها الريادي في النهوض بعلم النحو جنباً

إلى جنب مع مدرسة البصرة ولم يتم لها ذلك إلا بعد أن رأت ذيوع صيت البصريين، فعقدت العزم على اللحاق بهم، ومن هنا أرادت أن تتميز بمنهج يخالف المنهج البصري؛ حتى لا تكون عالة عليها. ومن ثم نشأ الخلاف النحوي في المنهج بين المدرستين والذي تمثل في اختلاف طريقة السماع التي عدت أحد مظاهر هذا الاختلاف. (٢٠)

ولما كانت المدرسة البصرية صارمة ومتشددة في التأكد والتوثق من صحة المروي وعربية الراوي وفصاحته، وبما لا يخالف القاعدة النحوية التي وضعها هؤلاء النحاة، فإن نحاة مدرسة الكوفة كانوا يرون في ذلك تشديداً لا مبرر ولا داعي له.

ولهذا فقد توسعوا في السماع، وأضافوا إلى ما ورثوه عن نحاة البصرة من مادة لغوية؛ كثيراً مما لم يستشهد به نحاة البصرة من لغات القبائل المجاورة للأمم الأعجمية.

وكان منهجهم في السماع متمثلا فيما يأتي:

١. استشهادهم بلهجات عرب الأرياف إذ أنهم استشهدوا بلغات سكان الأرياف لثقتهم بهم لا تساهلاً، فقد أخذوا عن أهل اليمن، وأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ونزار، وأعراب سواد الحطمية الذين لحنهم البصريون. (٢١) .يقول الدكتور المخزومي:"لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون بل كانوا يترخصون كل التراخيص في قبول اللهجات واللغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في القراءات السبع".(٢٢)

٢. اعتمادهم على القليل النادر، باعتبار أن ما ورد من اللغة يعد قليلاً بالنسبة إلى ما ضاع منها، مستندين إلى قول أبي عمرو بن العلاء:" ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم لجاءكم علم وافر وشعر كثير". (٢٣)

٣. قياسهم قواعدهم على كل مسموع والاكتفاء بالشاهد الواحد حتى لو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين، فهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوَّبوا عليه خلافاً للبصريين ومن هنا كثرت القواعد عند الكوفيين خلافاً لما هو عند البصريين.

٤-التساهل في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الثاني، ولا يعلم قائله. كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن بقول شاعر مجهول:

***ولكنني من حبها لعميدُ(٢٤)

المبحث الثاني:أدلة السماع في الدرس اللغوي:

أولا: القرآن الكريم:

لا يختلف اثنان في احتجاج النحاة(قدماء ومتأخرين) بآيات القرآن الكريم في اللغة العربية، والدليل على ذلك، كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية في كل كتب اللغة والنحو.

فيجوز الاحتجاج بالقرآن الكريم (بمتواتره، وآحاده، وشاذه).وقد ربط علماء اللغة العربية القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم، هي: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصح

سندها، فهي القراءة الصحيحة"[٢٥].يقول ابن الجزري في منظومته (طيبة النشر):

فَكُلُّ ما وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ***** وكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ القُرْآنُ***** فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ[٢٦]

وهذا سيبويه يستشهد على قواعد النحو في كتابه بآيات القرآن الكريم ،فقد استشهد بحوالي ثلاثمائة آية ونيف[٢٧] وكذلك فإن المبرد في كتابه "المقتضب" كانت معظم شواهده من القرآن الكريم. فقد تجاوزت شواهده من الآيات خمسمائة آية[٢٨].وعلى هذا المنوال سار جميع النحاة في الاستشهاد بآي الذكر الحكيم حتى اليوم وسيبقى القرآن الكريم مادة خصبة لإثراء اللغة العربية إلى قيام الساعة.

ومن خلال ما سبق ندرك بأن القرآن الكريم قد شكل مصدراً هاماً وأساسياً للسماع عند النحاة العرب على اختلاف مذاهبهم ومناهجهم، إلا أن كمية المأخوذ من القرآن الكريم للاستشهاد خاضع لاعتبارات أخرى .

أما غالبية آي القرآن الكريم التي لا خلاف بين معظم القراء فيها، فإنها ليست محل خلاف بين النحاة على الاستشهاد بها، وخاصة بين نحاة البصرة والكوفة إذا كانت لا تخالف قياساً. يقول السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءًا كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ."[٢٩]

والحقيقة أن ما ذهب إليه السيوطي من جواز الاحتجاج بالقراءات القرآنية في العربية سواءًا كانت القراءة متواترة أم آحاداً أم شاذاً، وأن الناس قد أطبقوا على ذلك، لا يطرد عند جميع علماء اللغة، فهناك من لم يحتج بالقراءات الشاذة؛ وإن

وافقت قياساً معروفاً في العربية أم لم توافق؛ فلم يستشهد إلا بالقراءات السبع المتواترة فقط، كعلي بن سليمان الحيدرة اليمني[٣٠] .كما أن عدداً كبيراً من النحاة ذهبوا إلى تخطئة بعض القراءات والطعن فيها كالكسائي والفراء والمازني والمبرد وابن جني[٣١] .كما أن البصريين لم يأخذوا بقراءات عدة وهي من العربية [٣٢] وقد اقتدوا في ذلك بالفراء حين خطأ بعض القراءات كما ذهب شوقي ضيف.[٣٣]

موقف مدرستي البصرة والكوفة من القراءات القرآنية:

أولاً: موقف المدرسة البصرية: عندما نتكلم عن رأي البصريين في هذا الأمر، علينا أن نورد أقوال طائفة من رؤوسها ليتضح موقفهم من ذلك. وتيسيراً للبحث سوف أورد ما ذهب إليه اثنان من رؤوس هذه المدرسة هما:

أ- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ): لقد كان سيبويه يعتد بالقراءات القرآنية، ويعدها سنة متبعة ليست للاجتهاد ومما يدل على ذلك أنه أورد في كتابه شواهد للقراءات بلغت (١٥٧) شاهداً تقريباً ورغم أن سيبويه يخضع أحياناً القراءات للقياس النحوي، فهو يرى -مثلاً- أن (ما) في قوله تعالى:(مَا هَذَا بَشَرًا) [٣٤]. عاملة عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، إلا أن بني تميم يرفعون الخبر إلا من عرف منهم كيف هي في المصحف، ولكنه يشاطر التميميين رأيهم في عدم إعمال (ما) ويرى ذلك هو الأقيس؛ لأنها حرف، وليست فعلاً، فهي لا تشبه (ليس) من ناحية الفعلية ولا من ناحية الإضمار[٣٥].

ومجمل القول: إن سيبويه كان وفياً لسنة القراءة، لا يبخل عن وصف بعضها بالقوة- إن توفرت لها شروط القوة أو الحسن- بأن وافقت الذائع المعروف من كلام العرب- الذي يتوخى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التحريف.[٣٦]

كما أن سيبويه لم يخطئ قراءة شاذة فضلاً عن المتواترة، بل احتج بالنوعين على قواعده النحوية.[٣٧]

ب_ الأخفش (سعيد بن مسعدة المجاشعي ت٢١٥هـ) [٣٨]:عرف الأخفش باحترامه رسم القرآن، ومع ذلك ما كان ليتورع عن رفض كثير من القراءات المشهورة ووصفها باللحن والرداءة بل قل اعتماده في كثير من الأحيان على القراءات النادرة التي انفرد براوية كثيرٍ منها، وفضلها على المشهورة، ومن ذلك- نصب (طائفة) الثانية من قوله تعالى:(يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) [٣٩] .وهي من القراءات التي انفرد بها.[٤٠]

فالأخفش ليس له موقف واحد من القراءات النادرة والشاذة، إذ كان يخضعها لمقاسه، يقبل بعضها، ويرفض بعضها الآخر، وما كان ليرفض قراءة الجمهور.ويشير الدكتور عبد الفتاح محمد عبوش إلى أن الأخفش كان كثيراً ما يصف قراءة متواترة بأنها اضطرار، أو أنها رديئة، أو ربما وصل به الأمر بأن يصفها بالقبح مما يشير إلى ضعف هذا الوازع عنده؛ كما في قوله تعالى:(فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ) [٤١] ، قرأ أبو عمرو:(فرهن) بضم الراء، والهاء، وبدون ألف. وهي قراءة سبعيه متواترة. [٤٢]

ثانياً: موقف المدرسة الكوفية:

أ- الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله ت ١٨٩)(٤٣):احتج بالقراءات، وأيد بها كل ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها دون أن يخرج على المقياس النحوي، فقرأ (يقول) في قوله تعالى:(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)(٤٤) بالرفع، ثم عاد إلى النصب: وعلل نصب هذا الفعل بأن الفعل الذي قبله مما يتطاول ، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ"حتى" وهو في المعنى ماض، أما إذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتطاول وهو ماض رُفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً.كما قبل الكسائي بعض القراءات النادرة وبنى عليها بعض القواعد النحوية، فأجاز قراءة:(إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) (٤٥) برفع الملائكة بالعطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر. كما أن الكسائي وجه بعض القراءات موضحاً رأيه النحوي فيها، فوجه قراءة مجاهد في قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) (٤٦) على معنى:كتب عليكم الصيام، وأن تصوموا شهر رمضان.(٤٧) .وهكذا فالكسائي كغيره من النحاة ما كان يطعن في القراءة – ولو كانت بعيدة- بل كان يجد لها مخرجاً يجعلها مقبولة في الاستعمال النحوي واللغوي.

ب- الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ت ١٨٩هـ)(٤٨):هو ممن ارتضى القراءات المشهورة، ما خلا بعضها التي أعمل فيها قياسه فأباها، وإن كان موقفه العام التسليم والإجلال.

وقد استخدم في حديثه عن القراءات:(قراءة بعضهم) وأكثر من استخدامها إكثاراً واضحاً. يقول الدكتور عبد الفتاح محمد عبوش وهو يتكلم عن موقف الفراء من

القراءات فنجده مرة يرد قراءة متواترة، وينسب الوهم إلى القراء بأنهم لم يكونوا متفننين، وفطنين فيتطرق الوهم إلى ذاكرتهم، فيخطئون في قراءة كلمة لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قرأ بها. (٤٩)

والفراء لم يقف عند هذا الحد فهو نفسه يقع في الوهم الذي ألصقه بغيره ففي قوله تعالى (تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى) (٥٠) يذكر الفراء بأن القراء جميعاً لم يهمزوا (ضيزى) ومن العرب من يقول: ضيزى. وبعضهم يقول قسمة ضأزى. وضؤزي، بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه (ضأزى) بالهمز هي قراءة سبعيه متواترة -قرأ بها ابن كثير. (٥١).

والمطلع على كتب النحو التي ورثناها عن علمائنا القدماء لا يجد صعوبة في استنتاج مدى الخلاف الواسع فيما بينهم حول جواز الاستشهاد في اللغة العربية بالقراءات القرآنية المختلفة من عدمه.

وعليه فهناك فريقًا من العلماء المحدثين يرون بأن البصريين هم الذين خطؤوا القراءات التي تخالف قواعدهم وأقيستهم، وطعنوا في أصحابها واتهموهم باللحن. وهم السابقون في ذلك على نحاة الكوفة ويمثل هذا الفريق من المحدثين د/إبراهيم عبود السامرائي ود/ أحمد جميل شامي ود/محمد عبد الخالق عظيمة(٥٢).يقول السيوطي:"وكان قوم النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر، قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها...".(٥٣)وقد علق بعض الباحثين المحدثين على البصريين بقوله: "ومما يلاحظ على البصريين إبعادهم القراءات عن مجال الدراسات النحوية فكان هذا الإبعاد خطأ لا يغتفر، إذ

حرموا النحو من مصدر كبير كان من الممكن أن تبنى في ضوئه القواعد، وتحرر الأصول".(٥٤)

كما يمكن القول بأن البصريين هم الذين ردوا بعض القراءات المشهورة والمتواترة؛ والتي لا توافق قياساً مشهوراً في العربية، ولأنها تخالف القواعد النحوية التي وضعوها. فقد ذهبوا إلى تخطئة قراءة حمزة، مقرئ أهل الكوفة في قوله تعالى:(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)(٥٥) بجر "الأرحام"وهي قراءة مشهورة، وهي إحدى القراءات السبع المعروفة، ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار.(٥٦)

كما أنهم عابوا على عاصم وحمزة وابن عامر وهم من القراء المشهورين، وقراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة.(٥٧) . كما أنهم أيضاً لا يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه حتى ولو ورد مثل هذا التقديم في القرآن الكريم، على عكس الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز ذلك نحو قولك (زيداً عليك) و (بكراً دونك) واحتجوا على ذلك بقوله تعالى:(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ).(٥٨)

وقد رد البصريون كثيرًا من القراءات ،التي لا يتسع المقام هنا لاستقصائها وحصرها، ولكن الذي يهمنا هو أنهم ردوا كل ما يخالف قواعدهم التي وضعوها أو يخالف الأقيسة المعروفة في العربية(٥٩).

وقد رد المتأخرون-ومنهم ابن مالك- على من رد هذه القراءات وعاب على قراءاتها بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية واستدل به وإن منعه الأكثرون.(٦٠) ولقد أنحى جماعة من المتأخرين باللوم على النحاة لسلوكهم

هذا المسلك، ومن هؤلاء ابن حزم الأندلسي، الذي كان يرى أن النحاة فضلوا كلام الأعراب على كلام الله تعالى [٦١].كما أن ابن يعيش قد عقب على رد المبرد قراءة حمزة :(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (٦٢)بأن ذلك غير مُرضٍ من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة،ـ كما أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية فإنه لم يكن سبيل إلى رد هذه القراءة [٦٣].وكذلك انبرى أبو حيان التوحيدي للدفاع عن القراء والقراءات في وجه كل من خطأهم، أو وصفهم باللحن، ومن الذين رد عليهم من أهل البصرة الزمخشري الذي رد قراءة الآية السابقة :(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (٦٤)بجر(الأرحام) ووصفه بأنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم [٦٥].وابن مالك كان أحد المعترضين بل وأكثرهم اعتراضاً على النحاة الذين ردوا القراءات القرآنية، وضعفوها فاتهم بالجهل في العربية ونعت باللحن، وقد ذكر ابن مالك بأنه قبِل ما ردوه، واستشهد بما وصفوه بالخارج عن أقيسة اللغة.[٦٦]

أما الكوفيون فقد كان لهم موقف مخالف لما كان عليه أصحاب البصرة في هذا الشأن فقد أخذوا بالقراءات جميعاً واحتجوا بها فيما له نظير في العربية فإن لم يكن له نظير رده بعضهم كما هو عند الفراء، وأباحه البعض.[٦٧].

كما أن السيوطي كان له نفس الاتجاه الذي اتجه إليه الكوفيون- إذ عاب على من ردوا القراءات القرآنية، واتهم أصحابها باللحن، وذكر بأنه كان الأولى أن

يحتج بهذه القراءات بدلاً عن الاحتجاج بكلام أعرابي لتأصيل قواعد النحو العربي.(٦٨)

ووجد أيضًا فريق من العلماء المحدثين الذين يرون خلاف رأي الفريق الأول، ويمثله الدكتورة خديجة الحديثي إذ ذهبت إلى أن الكوفيين هم الذين خطؤوا القراءات وطعنوا فيها قائلة:"وذلك أن أول تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي شيخ القراء والنحاة الكوفيين وتابعه تلميذه الفراء."(٦٩). وهي بهذا القول تنتهج ما انتهجه شوقي ضيف وتذهب إليه.(٧٠).

والذي يبدو أن ما ذهب إليه النحاة الذين خطؤوا القراءات القرآنية واتهموا أصحابها باللحن ولم يحتجوا بهذه القراءات، خصوصاً المتواترة منها فيه إجحاف كبير وتجنٍ واضح إذ من الأولى لهم الأخذ بها كونها عربية فصيحة. وإن المتأخرين الذين رفضوا ما قام به المتقدمون في رد بعض القراءات، كانوا على جانب كبير من الصواب.

ثانيًا:الحديث الشريف:

تعريفه: هو كل ما أضيف إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم– من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ).(٧١)

ومن المعلوم أن الحديث النبوي الشريف لم يلق الاهتمام والعناية اللتين حظي بهما القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء (نظماً ونثراً)من قبل علماء اللغة والنحو أثناء تأصيل قواعد اللغة العربية في زمن التقعيد وبعده.وهذا واضح في كتب المتقدمين من النحاة إذ لا يكاد يذكر ما استشهدوا به من الحديث الشريف مقارنة بالقرآن الكريم وكلام العرب الأقحاح من نظم أو نثر.

فـــالاحتجاج بالحديث النبوي لم يرد كثيرا في كتب النحاة الأوائل بصريين كانوا أم كوفيين)فهم لم يعدوه من أصول الاحتجاج، ولا اعتمدوا عليه في استنباط القواعد اللغوية، أو إثبات ظاهرة يؤخذ بها ويقاس عليها مما خالف منه الوارد في كتاب الله وكلام العرب الفصحاء منثورة ومنظومة.(٧٢) .فعلى سبيل المثال فهذا المبرد في كتابه (المقتضب) نجده لا يستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولم يصرح بذلك إلا في موضوع واحد مقارنة بنحو خمسمائة آية.(٧٣) وكذلك كتاب سيبويه لا تتجاوز الأحاديث فيه أصابع اليد الواحدة.(٧٤)

ولعل الأسباب التي دعت النحاة إلى إبعاد الحديث النبوي الشريف عـــن مجـــال الاحتجاج، رغم أنه يعد المصدر الثاني بعد كتاب الله تعالى في التشريع هي:

الأول: إن الرواة جوزوا فيه النقل بالمعنى.(٧٥)

الثاني:وقوع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛لأن أكثر الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو.(٧٦)

وقد ذكر بعض العلماء أسبابا أخرى لامتناع النحاة عـــن الاستـــشهاد بالحـــديث الشريف منها:

١. بعض الأحاديث كانت موضوعة فلم يقلها النبي -صلى الله عليه وسلم .

٢. الاستغناء عن بعض الأحاديث بما ورد في القرآن الكريم وكلام العـــرب، فقـــد وجد النحاة الأولون مصادراً ثرياً للمادة اللغوية فاستغنوا بها عن الحديث النبوي الشريف(٧٧).

ولقد كان لعلماء اللغة والنحو مواقف ثلاثة من الاستشهاد بالحديث النبوي هي:

الأول: من منع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وهم أغلب النحاة، فتجنبوا الاستشهاد به ويمثل هذا الاتجاه صراحة أبو حيان الأندلسي[٧٨] الذي طعن على ابن مالك وسفه طريقته ونسبه إلى البدعة التي خالف بها عرف الأئمة من النحاة؛وذلك لاستشهاده بالحديث النبوي الشريف.[٧٩]

الثاني: من أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف وهم: إما لغويون وهم أصحاب المعاجم، إذ لم يجدوا حرجاً في ذلك لأن عمدتهم بالمعنى فظهر الاحتجاج بالحديث في كتب اللغة والمعجمات، وعده اللغويون من الأصول التي يرجعون إليها. ومن أبرز النحاة الذين استشهدوا به ابن مالك وابن هشام وابن خروف.[٨٠] .وقد لقي ابن مالك وابن خروف من النقد والسخط الكثير وخاصة من ابن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي لاحتجاجهم بالحديث الشريف ومخالفتهم لعرف أئمة النحاة. وقد رد عليهم د. تمام حسان قائلاً:"وأرى ابن مالك أكثر إنصافاً وأصح منهجاً".[٨١]

الثالث: من توسط بين الطائفتين، وعلى رأسهم الإمام أبو الحسن الشاطبي، إذ يرى أن الحديث قسمان:

- قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللسان.
- قسم اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص، فهذا يصح الاستشهاد به، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته-صلى الله عليه وسلم-. فهم بهذا لا يوافقون أن تطرح الأحاديث جملة ولا أن تقبل جملة. وقد وقف هذا الموقف من المحدثين الشيخ/ محمد الخضر حسين.[٨٢]

ويتضح مما سبق أن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة العربية قضية خلافية شأنها شأن الاستشهاد بالقراءات القرآنية فقد رد الاستشهاد بالحديث قوم من النحاة، في حين أجاز ذلك آخرون، وفئة ثالثة أخذت مسلكاً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء، أي أنهم وضعوا شروطاً تجعل من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف والاستشهاد به في اللغة العربية أمراً مستساغاً ومقبولاً.

ثالثا:كلام العرب (شعراً ونثراً)

المراد بالعرب هنا: من يوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم، وينقسم كلامهم إلى شعر ونثر. والعرب الذين يحتجُّ بلغتهم هم عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني؛ سواءًا سكنوا الحضر أو البادية.

ويعد كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية التي بنى عليها النحاة وعلماء اللغة العربية قواعدهم .والمقصود بالعرب الفصحاء:هم الذين أثر عنهم الشعر والنثر قبل ظهور الإسلام بمدة تتراوح بين قرن ونصف إلى قرنين من الزمن، وبعد ظهور الإسلام إلى أن فسدت الألسنه بكثرة المولدين وشيوع اللحن، وقد قدرت هذه المدة بحوالي قرن ونصف أيضاً، أي في منتصف القرن الثاني الهجري، وقد نُقل عن الأصمعي قوله: (ختم الشعرُ بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج). (٨٣)

ويعد الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلما تجد كتاباً نحوياً -ولو كان صغيراً- لا تجد فيه أبياتاً من أشعار العرب، فهذا سيبويه لم يخل كتابه من الشواهد الشعرية فقد ذكر الجرمي أن كتاب سيبويه يحوي من الشواهد الشعرية (١٠٥٠) شاهداً

شعرياً[٨٤] وعلى هذا يمكن القول بأن ما يمكننا الاحتجاج به من كلام العرب الفصحاء يشمل:

١. كل ما أثر عن الجاهليين شعراً كان أم نثراً.

٢. كل ما أثر عن الذين عاشوا في صدر الإسلام وفي حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

٣. كل ما أثر عن الذين عاشوا في عصر الدولة الأموية، إلى الحد الزمني الذي حدده علماء اللغة وهو منتصف القرن الثاني الهجري[٨٥] هذا بالنسبة للحدود الزمانية للاحتجاج بكلام العرب.أما الحدود المكانية :فقد حددها علماء اللغة والنحو، وحصروها في قبائل معينة اشتهرت بالفصاحة، وعنهم أخذ اللسان العربي. وهذه القبائل هي: قريشٌ: وهي أجود العرب انتقاءًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان.[٨٦]. وذكر السيوطي في الاقتراح نقلاً عن الفارابي في معرض ذكره القبائل التي تؤخذ عنها اللغة فقال:(كانت قريش هي أجود العرب انتقاءًا للأفصح من الألفاظ... والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم يقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين القبائل العربية هي: قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[٨٧]

والذي جعل النحاة يحصرون أخذ اللغة من هذه القبائل دون غيرها، هو بعدها عن أماكن الاختلاط بالأعاجم كالفرس والروم والقبط، والهند والحبشة وغيرها من الأمم ؛لأن الاختلاط يؤدي إلى تسرب اللحن وفساد الألسنة بلا شك ولهذا لم تؤخذ اللغة عن القبائل التي كانت تسكن أطراف الجزيرة العربية كلخم وجذام وقضاعة

وغسان وإياد وتغلب وعبدالقيس، وبكر، وأزد عمان، وأهل اليمن، وغيرهم لأنهم كانوا قد اختلطوا بغيرهم من الأمم. (٨٨)

وقد حرص العلماء عند جمع المادة اللغوية من المرويات النثرية أو الشعرية على وضع خطة لا يحيدون عنها لضمان سلامة ما يستنبطونه من القواعد والأحكام تمثلت في وضع معايير صارمة تتمثل فيما يأتي:

١-المعيار المكاني:

ووضعوا له طريقين للأخذ به:

١-الأخذ عن أعراب البادية بالرحلة إليهم أو ممن جاء إليهم من الأعراب للأخذ عنه مشافهة لإقامة اللسان وجمع المادة اللغوية.

٢-الأخذ عن فصحاء الحضر ممن أصله من الأعراب ولكنه سكن المدن متخذاً من ضواحيها مستقراً له فابتعد عن المولدين والأعاجم فسلمت له لغته، أو ممن استقامت لهم ألسنتهم بما حفظوا من القرآن والشعر ومرويات النثر كزهير والفرزدق وغيرهم. (٨٩)

ثانياً: المعيار الزماني:

فحددوا لذلك نحو ثلاثمائة سنة منها مائة وخمسون سنة قبل الإسلام، ومائة وخمسون سنة بعده ثم نظروا فيما روي بعد ذلك فما كان عن أهل البادية جاز الاحتجاج به وما كان عن أهل الحضر لم يجز الاحتجاج به. (٩٠)

ثالثاً: المعيار الفني:

ويتمثل في الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دونت دواوين عن العرب العرباء كثيرة مشهورة كديوان زهير بن أبي سلمى ، وامرئ القيس، وغيرهما. (٩١)

والحقيقة التي لا يستطيع أحدٌ إنكارها، هي أن الذي رواه علماؤنا القدماء من كلام العرب وأشعارهم وخطبهم، ودونوه في كتبهم ليس إلا قليل من كثير خاصة وأن التدوين للغة لم يبدأ إلا في وقت متأخر بالنسبة لما روي عن العرب في مؤلفات هؤلاء العلماء. فقد ذكر ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"(٩٢) وذكر ابن فارس أن اللغة العربية لم تنته إلينا جميعها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله. (٩٣)

الشاهد الشعري عند النحاة:

اهتم النحاة اهتماماً كبيراً بالاستشهاد بالشعر أثناء تقعيد القواعد النحوية وأكثروا منه وقدموه على غيره من الشواهد، بل إنهم في كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده.و كثيراً ما نجد اللغويين يفزعون إلى الشعر، ويعولون عليه في إثبات القواعد، وقد جعلوه مصدراً لاستقاء جل شواهدهم. (٩٤)

وهناك مسائل استشهد عليها النحاة بالشعر وحده دون النثر، ومن ذلك أن الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف قام بحصر هذه المسائل من أهم كتب النحو وهو (كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنبا ري فوجد أن المسائل التي استدل بها البصريون بالشعر فقط بلغت خمسة عشر مسألة، والمسائل التي استدل

بها الكوفيون بالشعر وحده بلغت أربعاً وثلاثين مسألة .وهذا يدل على اهتمام البصريين والكوفيين وعنايتهم بالشاهد الشعري. [٩٥]

وعلى هذا نستطيع القول أن عمود أدلة السماع هو الشعر، فقد تفوق على غيره من أدلة السماع (النقل)، على اختلاف في تقدير مدى هذا التفوق.

وهذا الاهتمام بالشاهد الشعري دعا بعض المحدثين إلى انتقاد هذا الاهتمام – كما انتقدوا تقديم النحاة الشاهد الشعري على الشاهد النثري ومنه الشاهد القرآني.

وقد لاحظ المستشرقون هذه الثغرة فذهب براج شتر اسر إلى أن تدوين الشافعي للعلوم الشرعية فيه إغناء للغة العربية بوسائل التأدية أكثر مما أغناهم به كثير من الشعراء [٩٦] .وذهب ولفن سون إلى أن حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولاً، ثم في الأحاديث ثانياً، ثم في الأمثال ثالثاً، ثم في الشعر الجاهلي على تحفظ.[٩٧]

وقد عرض بعض الباحثين أسباب اهتمام النحاة بالشعر دون النثر فذكروا من ذلك:

١. المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.

٢. احتجاج الفقهاء بالشعر في تفسير وتوضيح مفردات القرآن.

٣. قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي.

أن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتد بشعرهم نظرة تقترب من التقديس.[٩٨].

ويذكر الدكتور محمود نحلة أسباباً أخرى هي:

١. أن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافاً وتشعباً على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد كما للغة الأدبية نحو واحد.

٢. أنهم أرادوا فهم القرآن كنص أُنزل باللغة الأدبية فدرسوا اللغة الأدبية لتعينهم على فهمه. (٩٩)

المبحث الثالث:دراسة تطبيقية على السماع في الدرس اللغوي :

١- السماع عند سيبويه :

اعتمد سيبويه في كتابه على الشاهد الشعري اعتماداً كبيراً، عند وضعه القواعد النحوية، أو عند استشهاده على صحة القواعد النحوية ، ويتضح لنا ذلك إذا ما قارنا عدد الشواهد الشعرية بأعداد غيرها من الشواهد .فالمطالع على فهارس الكتاب التي أعدها الشيخ عبد السلام هارون يجد أن شواهد الشعر تربو على ألف وخمسين شاهداً في حين أن شواهد القرآن بقراءاته لا تصل إلى(٤٠٠)شاهد، والفهرس الآتي يوضح مجمل أعداد الشواهد المختلفة في كتاب سيبويه.

الشاهد القرآني	الأحاديث النبوية	الشاهد الشعري
٣٧٣	٢١	١٠٦٢

ومن ينظر إلى أعداد الشواهد بمختلف أنواعها في الجدول السابق يلاحظ اهتمام سيبويه الواضح بالشعر واعتماده عليه في الاستشهاد وفي وضع القواعد. وذلك لأنه قصد أولاً استنباط قواعد اللغة العربية باستقراء ما لديه من تراث فصحائها وصولاً إلى فهم القرآن الكريم. أي ؛أنه حاو- غالباً - ألا يقحم النظر في إعراب القرآن إلا بعد أن يصح له العلم بقواعد اللغة التي نزل بها).(١٠٠)

٢- *السماع عند ابن مالك :*

وسع ابن مالك دائرة الاستشهاد، فلم يقف عند شواهد سيبويه والبصريين بل أخذ بشواهد الكوفيين أيضاً.(١٠١) فأكثر من الاستشهاد بالشعر في كتبه، وعلى الرغم أنه من النحاة المتأخرين، إلا أنه قدم الشاهد الشعري من حيث العدد على الشاهد القرآني وغيره من الشواهد، وهذا الجدول يبين لنا استشهاد ابن مالك بأنواع الشواهد المختلفة: (١٠٢)

نوع الشاهد / اسم الكتاب	قرآن كريم	حديث شريف	شعر	أقوال مأثورة
تسهيل شرح الفوائد	١٥٠٢	٢١١	٢٤٥١	١٤٠
شرح الكافية الشافية	٦٥٤	٧٧	٨٩٧ شعر ٢٧٦ رجز	٢٠١ أساليب عربية ٢٥ أمثال وحكم
شرح عمدة الحافظ	٤٦٦	٤١	٥١٤	٩٤
شواهد التوضيح	٢٢ آية ٤٥ قراءة	٨٢	٢٢٠	٣٤
إجمالي	٢٧٨٩	٤١١	٤٣٥٨	٤٩٤

ومن خلال استعراضنا لأعداد الشواهد المختلفة في الجدول السابق يتضح مدى اهتمام ابن مالك بالشاهد الشعري ، واعتداده به اعتداداً واضحاً حيث بلغت عدد الشواهد الشعرية(٤٣٥٨)في مختلف مؤلفاته وهو عدد كبير فشواهد الشعر لديه في مختلف كتبه تبلغ أربعة أضعاف شواهد سيبويه الشعرية، وتبلغ في شرح تسهيل الفوائد وحده ضعفي شواهد سيبويه.

ويكفي أن نضرب مثالاً واحداً يشهد لابن مالك على توسعه في الاستشهاد بالشعر فقد استشهد على منع صرف المنصرف في الشعر بأكثر من عشرين بيتاً.ولكن إكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف كان كثيرًا وواضحًا مقارنة بكتاب سيبويه. فقد وضع في اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف [١٠٣].

الخاتمة والنتائج:

١. يعد السماع المصدر الأول والمادة الخام التي اعتمد عليها النحاة وعلماء اللغة العربية في جمع اللغة واستقرائها. ووضع القواعد والأسس التي عرفت فيما بعد بقواعد النحو واللغة عند البصريين والكوفيين على حد سواء.

٢. يعد القرآن الكريم أهم مصادر السماع لدى الجميع ،إلا أن قراءاته المختلفة- سواء المتواترة منها أم الآحاد أم الشاذة - قد رُدَّ بعضها بحجة عدم تواترها أو بحجة مخالفتها للقاعدة التي وضعها هؤلاء النحاة.

٣. كان النحاة الأوائل لا يستشهدون بالحديث الشريف إلا قليلاً، وذلك لاعتقادهم بأن معظمه مرويٌّ بالمعنى أو لأن غالبية رواته من الأعاجم الذين لم يكونوا يتقنون اللسان العربي - وما استشهد به إلا النحاة المتأخرون كابن مالك وابن خروف وغيرهما.

٤. كلام العرب المسموع (شعرا ونثرا) كان له نصيب الأسد في الاستشهاد وخاصة الشعر الذي حفلت به كتب اللغة والنحو- ولكن كمية المستشهد به من كلام العرب ونوعه مختلف فيه بين البصريين والكوفيين.

٥- كان منهج البصريين في السماع صارماً في الشروط – فلا يقبل إلا الموثوق به من النصوص الفصيحة المروية عن الثقة من الرواة- كما أنه حصر المسموع في قبائل معينة واشترط الكثرة والاطراد للقياس على هذا المسموع- على عكس منهج الكوفيين الذي توسع في السماع والأخذ عمن يوثق بفصاحتهم من أعراب الأرياف- وقاس على القليل والنادر ولهذا كثرت في منهجهم القواعد النحوية بخلاف البصريين.

الهوامش

(١) سورة العلق:١ .

(٢) مختار الصحاح:لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي،تحقيق:محمود خاطر ،مكتبة لبنان-بيروت،ط١٩٩٥م ،ص٣٢٦.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي؛ تقديم وشرح: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم. ط١، ١٩٨٨م،ص٣٦.

(٤) ينظر: النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره: لأحمد جميل الشامي؛ مؤسسة عز الدين.بيروت ،ط ١٩٩٧م،ص ١٥٥.

(٥) ينظر: المفيد في المدارس النحوية: لإبراهيم عبود السامرائي؛ دار المسيرة-عمان ، ط٢٠٠٧م ص ٢٩ -٣٢.

(٦) ينظر: الخصائص:لأبي الفتح عثمان ابن جني؛تحقيق: محمد علي النجار؛عالم الكتب-بيروت(د. ت.ط).ج١، ٩٦، والاقتراح للسيوطي، ص٤٦.

(٧) ينظر:أسباب التعدد في التحليل النحوي :لمحمود حسن الجاسم .نقلاً من المكتبة الشاملة،ص٤.

(٨) التعريفات :لعلي بن محمد الجرجاني ؛تحقيق: إبراهيم الأنبا ري؛دار الكتاب العربي-بيروت ، ط١٤٠٥ هـ ، ص١٦٤.

(٩) الخصائص: لابن جني ،ج١ ،ص٩٦.

(١٠) ينظر:الاقتراح: للسيوطي، ص٤٦.

(١١) السابق نفسه، ص٤٧.

(١٢) ينظر:المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر للسيوطي؛تحقيق:محمد أحمد جاد المولى وآخرين ،القاهرة ١٩٥٤م ،ج١،ص٤٤.

(١٣) ينظر:إجازات السماع في الدرس اللغوي: مقالة للكاتبة : فادية فتحي الكركي، موقع الألوكة على النت.

(١٤) الأصول: دراسة البيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي :لتمام حسان،الدار البيضاء- المغرب ، ط١٩٨١م،١٠٨.

(١٥) صحيح البخاري:لمحمد بن إسماعيل البخاري؛تحقيق: مصطفى ديب البغاء؛دار ابن كثير-بيروت ،ط٣ ،١٩٨٧. ج١،ص١١٧.

(١٦) ينظر: المدارس النحوية: لخديجة الحديثي (د.ت.ط) ص ٧٥، ٩٥- ٩٦.

(١٧) ينظر :المدارس النحوية :لشوقي ضيف،دار المعارف-القاهرة ، ط٧،ص ٤٧. و الأصول :لتمام حسان،ص ١٠٨.وتاريخ العربية :لعبد الحسين محمد، ورشيد عبد الرحمن،وطارق عبد عون(د ت)،ص١٣.

(١٨) ينظر: المدارس النحوية:لشوقي ضيف، ٤٧.واللغة بين الوصفية والمعيارية:لتمام حسان،عالم الكتب-القاهرة ، ط٢٠٠٠،٤م، ص١٥٧، ١٥٨، ١٦٤.

(١٩) ينظر: النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره: لأحمد جميل الشامي، ص٥٥-١٥٨.

(٢٠) ينظر: النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره:لأحمد جميل الشامي،ص ١٥٩. و أصول النحو العربي :لمحمود أحمد نحلة؛دار العربية-بيروت ،ط١ ،١٩٨٧م ، ص٦٠-٦١. و المدارس النحوية :لخديجة الحديثي،ص ١٧٧.

(٢١) ينظر: أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص ٦٢ ، ٦٣.

(٢٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:لمهدي المخزومي،ص١٧٨ .

(٢٣) ينظر: النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره: لأحمد جميل الشامي،ص ٥- ١٦٠.

(٢٤) السابق نفسه (١٦٠).

(٢٥) ينظر:أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: لمريد إسماعيل نعيم ؛نشر: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ،المجلد(٢٨) العدد(١)٢٠٠٦م ص١١٤.

(٢٦) حلية التلاوة :لرحاب محمد مفيد شقفي .إشراف :>.أيمن رشدي سويد، توزيع مكتبة روائع المملكة- جده ،ط٢، ٢٠٠٨م، ص٥٦.

(٢٧) ينظر: أصول النحو العربي :لمحمود نحلة،ص٣٤.

(٢٨) ينظر: المقتضب:لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة،ج١،ص١١٦.

(٢٩) الاقتراح في علم أصول النحو:للسيوطي ص ٣٦.

(٣٠) ينظر: كشف المشاكل في النحو:لعلي بن سليمان الحيدرة؛ تحقيق: هادي عطية الهلالي؛ دار عمان- عمان ،ط ٢٠٠٢م، ص٢٩.

(٣١) ينظر: المدارس النحوية : لخديجة الحديثي، ص ٩٨.

(٣٢) ينظر: المفيد في المدارس النحوية :لإبراهيم السامرائي،ص ٣٥. والنحو العربي قضاياه ومراحل تطوره: لأحمد جميل الشامي،ص ١٥٠.

(٣٣) ينظر: المدارس النحوية: لشوقي ضيف،ص ٢١٩.

(٣٤) يوسف: ٣١.

(٣٥) أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي:لمزيد إسماعيل نعيم -مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية؛مجلد(٢٨)،ع١(٢٠٠٦) ص/ ١١٤.

(٣٦) ينظر:أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي:لمزيد إسماعيل نعيم .-مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.-مج٢٨،العدد(١) ٢٠٠٦، ص ١١٤.

(٣٧) ينظر:حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقرآت القرآنية على قواعدهم النحوية:د.عبدالفتاح محمد عبوش،نشر:مجلة دراسات يمنية ، العدد(٨٠) ص١٢٨.

(٣٨) ينظر:الأعلام:لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ؛دار العلم للملايين-بيروت ،ط١٩٨٠،٥، ج٣، ص١٠١.

(٣٩) آل عمران: ١٥٤.

(٤٠) ينظر:أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: لمزيد إسماعيل نعيم، ص ١١٨.

(٤١) البقرة/ ٢٨٣.

(٤٢) ينظر:حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقرآت القرآنية على قواعدهم النحوية:د.عبدالفتاح محمد عبوش

ص ١٢٩.

(٤٣) ينظر:الأعلام :للزر كلي ،ج٤،ص ٢٨٣.

(٤٤) سورة البقرة: ٢١٤

(٤٥) سورة الأحزاب: ٥٦

(٤٦) سورة البقرة:١٨٣

(٤٧) ينظر:أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي: ص١١٩.

(٤٨) ينظر:الإعلام :للزر كلي ج٨،ص١٤٥.

(٤٩) ينظر:حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقرآت القرآنية على قواعدهم النحوية:د.عبدالفتاح محمد عبوش ص١٢٩، ١٣٠) .

(٥٠) سورة النجم: ٢٢

(٥١) ينظر:حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقرآت القرآنية على قواعدهم النحوية:د.عبدالفتاح محمد عبوش ص١٢٩، ١٣٠.

(٥٢) ينظر: المفيد في المدارس النحوية : لإبراهيم السامرائي،ص ٣٥-٣٧.

(٥٣) الاقتراح في أصول النحو:للسيوطي، ٣٧.

(٥٤) النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره:ص ١٥٦.

(٥٥) سورة النساء: ١.

(٥٦) ينظر:المفيد في المدارس النحوية:ص ٣٦.

(٥٧) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:ص ٣٧.

(٥٨) سورة النساء: ٢٤.

(٥٩) ينظر:المفيد في المدارس النحوية:ص ٣٦.

(٦٠) ينظر الاقتراح في أصول النحو:ص ٣٧.

(٦١) الأصول: دراسة ببستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : لتمام حسان ،ص١٠٥، ١٠٧.

(٦٢) سورة النساء: ١.

(٦٣) ينظر: أصول النحو العربي :لمحمود أحمد نحلة:ص ٤٣.

(٦٤) سورة النساء: ١.

(٦٥) ينظر: أصول النحو العربي :لمحمود أحمد نحلة ٤٣.

(٦٦) ينظر: السابق نفسه،٤٥-٤٦.

(٦٧) ينظر: الأصول:لتمام حسان،ص ١٠٥ . أصول النحو العربي:لمحمود نحلة ،ص ٤٦،٤٥.

(٦٨) ينظر: الاقتراح: للسيوطي،ص ٣٧.

(٦٩) المدارس النحوية:لخديجة الحديثي ،ص ٩٨.

(٧٠) ينظر: المدارس النحوية: لشوقي ضيف،ص ٢١٨-٢٢١.

(٧١) ينظر: تيسير مصطلح الحديث :لمحمود الطحان ؛مكتبة المعارف ،ط١٩٩٦،٩، ص١٥.

(٧٢) ينظر:المدارس النحوية:لخديجة الحديثي،ص ٩٨.

(٧٣) ينظر: المقتضب،ج١،ص١١٦. والمدارس النحوية :لخديجة الحديثي،ص ١٣٥.

(٧٤) ينظر: أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص ٤٨.

(٧٥) ينظر: الاقتراح :للسيوطي:ص ٤١ .وأصول النحو العربي: لمحمود نحلة:ص ٥٠ .و الأصول: لتمام حسان، ص ١٠٦.

(٧٦) ينظر: الاقتراح: للسيوطي،ص ٤٢.وأصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص ٥٠. والأصول: لتمام حسان ،ص ١٠٦.

(٧٧) ينظر: أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص٥١.

(٧٨) ينظر: الاقتراح: للسيوطي، ص٤٢، ٤٣، و أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص ٤٩.

(٧٩) ينظر: الأصول: لتمام حسان،ص ١٠٧.

(٨٠) ينظر: الأصول: لتمام حسان،ص ١٠٧.

(٨١) الأصول: لتمام حسان،ص ١٠٧.

(٨٢) ينظر:أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص ٥٣، ٥٤.

(٨٣) ينظر: الاقتراح :للسيوطي،ص ٥٥، و أصول النحو العربي :لمحمود نحلة،ص ٦٠.

(٨٤) أصول النحو العربي :لمحمود نحلة ،ص٧٠.و المدارس النحوية :لخديجة الحديثي،ص ٩٥-٩٦.

(٨٥) ينظر: المدارس النحوية : لخديجة الحديثي،ص ٩٥-٩٦.

(٨٦) ينظر: الخصائص : لابن جني،ج ٢،ص ٧، ٨ .و الصاحبي في فقه اللغة :لأحمد بن فارس ؛ تحقيق: السيد أحمد الصقر، مكتبة دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، ص ٣٣.

(٨٧) ينظر: الاقتراح : للسيوطي، ٤٤.

(٨٨) ينظر:الصاحبي: لابن فارس،ج٢، ٥٨.

(٨٩)ينظر:السابق نفسه ،ج٢، ٥٨.

(٩٠)ينظر: أصول النحو العربي:لمحمود نحلة، ص٥٩، ٦٠.

(٩١) ينظر: الاقتراح : للسيوطي،ص٤٤.

(٩٢) ينظر: الخصائص: لابن جني،ج ١،ص٣٢٩.

(٩٣) ينظر: الصاحبي: لابن فارس، ج٢، ٥٨.

(٩٤)ينظر:أصول النحو عند ابن مالك :لخالد سعد شعبان-مكتبة الآداب ،٢٠٠٦. (رسالة ماجستير)، ص٢٣.

(٩٥)ينظر:الضرورة الشعرية في النحو العربي : لمحمد حماسة عبد اللطيف(د.ت.ط)،ص٥٧١.

(٩٦)ينظر:التطور النحوي: لبرج ستر اشر،ط٢ ،١٩٩٤م ،ص١٤٤.

(٩٧) ينظر:أدلة النحو : لعفاف حسانين ،المكتبة الأكاديمية-القاهرة ،ط١٩٩٦،٢ م،ص٩٠.

(٩٨) ينظر:أصول النحو عند ابن مالك: ص٢٤.

(٩٩) ينظر:أصول النحو العربي: لمحمود نحلة،ص٧٣.

(١٠٠) ينظر:أصول النحو عند ابن مالك ،ص٢٤، ٢٥. و المدارس النحوية:لشوقي ضيف، ص١٠٩.

(١٠١)ينظر:كافية بن الحاجب بين الرضى وابن مالك:لأمة السلام الشامي،وزارة الثقافة والسياحة ، ٢٠٠٤م ص٢٣.

(١٠٢) أصول النحو عند ابن مالك :ص١٤٠.

(١٠٣) ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي:لمحمد حماسة عبداللطيف ،ص١٤١.